الفصل الثامن

جهاد الزعيم عام (١٩١٢م)

استهلت سنة (١٩١٢م) والحرب الطرابلسية على أشدها، والأمة المصرية متجهة بقلوبها صوب المجاهدين في طرابلس، تمدهم بالعون والمال والتأييد، وأظهر المجاهدون من آيات الشجاعة والبطولة في مقاومة العدوان الإيطالي ما زاد إعجاب العالم بهم، ودل على أن روح الحياة والحرية والإباء كمينة في نفوس الشرقيين كافة، لا ينقصها إلا من يذكيها وينظمها، ويجعل منها قوة لا يستهان بها للتغلب على العبودية والاستعمار.

وكانت سنة (١٩١٢م) أشد على الحركة الوطنية في مصر من سابقتها؛ إذ أمعنت الوزارة في الضغط والعسف، وافتنت في وسائل الاضطهاد والتنكيل.

الاحتجاج على اتفاقية السودان

اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني يوم (١٩ يناير سنة ١٩١٢م) برئاسة الفقيد، وقررت تجديد احتجاجها على اتفاقية السودان، وأبرق الرئيس هذا القرار إلى وزير خارجية إنجلترا وإلى رئيس مجلس الوزراء بمصر.

الذكرى الرابعة لوفاة مصطفى كامل

أعد الحزب الوطني موكبه السنوي المعتاد، لإحياء ذكرى مصطفى كامل يوم (الجمعة ٩ فبراير سنة ١٩١٢م)، فانتظمت صفوف الآلاف من الوطنيين في شارع الدواوين (نوبار باشا الآن)، وتحرك الموكب في نحو الساعة الثالثة مساء، وأخذ طريقه إلى مدفن الزعيم الأول كالمعتاد في الأعوام الماضية، وقد انتظم فيه طلبة المدارس العالية، والخصوصية والثانوية، وطلبة الأزهر، ووفود الجماعات، وأقسام العاصمة والأقاليم، يحملون أعلامهم، وسار الموكب في خشوع إلى المدفن، يتقدمهم

الفقيد وبعض أعضاء اللجنة الإدارية، وهناك وقف الخطباء يترحمون على مصطفى، ويذكرون مآثره، وينثرون ما جادت به قرائحهم نظمًا ونثرًا، إلى أن خيم الظلام وانتهى الاجتماع.

وأقيمت في الإسكندرية وبعض عواصم الأقاليم حفلات ذكرى الزعيم، حيث ألقيت فيها الخطب المناسبة لمقام هذه الذكرى العزيزة.

احتفال الشباب بالمولد النبوي

واحتفل الشباب بالمولد النبوي الشريف، برئاسة الأستاذ أحمد بك لطفي، فأقاموا لهذا الغرض سرادقًا تبارى فيه الخطباء في بيان مفاخر السيرة الشريفة، ومزايا الرسالة الإسلامية، وفضلها على العالم والإنسانية.

ظهور كتابي (حقوق الشعب)

(مارس سنة ١٩١٢م)

اتجهت نفسي إلى التأليف منذ اشتغلت بالمحاماة، فأخرجت في (مارس سنة ١٩١٢م) أول كتاب لي، وهو (حقوق الشعب)، ويطيب لي الآن، بعد مرور خمسين عامًا[1] على ظهوره، أن أستعيد بعض ذكرياتي عنه، وأنشر فقرات من مقدمته؛ لأنها تصور خواطري وأفكاري في عهد الشباب، فقد قصدتُ من وضعه، بث روح الوطنية في النفوس، ونشر الدعوة إلى الدستور، وتعميمها بين طبقات الأمة، وتفهيم حقوقه السياسية، وشرح قواعد النظام الدستوري، ووسائل الوصول إلى الحرية.

وكنت منذ ذلك الحين موقنًا بأن القوة هي سياج استقلال الأمم، فدعوت إلى التذرع بأسباب القوة، وأعربت عن هذه العقيدة في مقدمة الكتاب؛ إذ قلت: «لستُ في هذا الكتاب مدعيًا وضع مبادئ جديدة أضيفها إلى المبادئ الخالدة، التي تتبعها

(١) وقت ظهور الطبعة الأولى من كتابنا «محمد فريد».

كل أمة تجاهد في سبيل حريتها واستقلالها، تلك المبادئ التي لم تغير منذ العصور الأولى إلى هذه الأيام، إلى ما شاء الله؛ لأن طبائع العلاقات بين الناس أفرادًا أو جماعات، هي واحدة، لا تغيير فيها ولا تبديل.

فالناس منذ خلق الله العالم، لم يحافظوا على حقوقهم، ولن يحافظوا عليها إلا بمقدار ما لديهم من شدة وبأس قوة، وكذلك الأمم تتصارع وتتنازع في معترك الحياة العامة، ولا يسود في تنازعها الأبدي مبدأ أيدته الحوادث قديمًا وحديثًا، مثلما يسود بينهما مبدأ القوة، فكم ديست للأمم حقوق لأن القوة تنقصها، وكم انتهكت لها حرمات لضعفها وقلة حولها، ولكم خدعت الأمم نفسها، وأرادت أن تعيش ضعيفة بين أمم قوية، فما راعت تلك الأمم في معاملتها عهدًا، ولا أنجزت وعدًا، ولا احترمت لها حقًّا، ولا سمعت منها قولًا؛ بل كان نصيبها أن توطأ حريتها وحقوقها تحت الأقدام!

ما أظلم الناس فردًا، وما أظلم الناس جماعات ودولًا؛ فكما أنه لا يمنع ظلم الإنسان عن أخيه الإنسان إلا القوة -وأعني بها قوة الحكومة التي تضمن لكل فرد حقه- كذلك لا تأمن الأمم بعضها ظلم بعض إلا بالقوة، ولا تحفظ كل أمة وجودها إلا بفضل ما لديها من القوة.

هكذا العالم، وتلك سنة الله فيه... فما أتعس حظ تلك الأمم التي جهلت ذلك المبدأ ونبذته، لا تجد من ينصفها على من يظلمها، حتى من أبنائها الذين هم أقرب الناس إليها، يعيشون عبيدًا للقوة وخدامًا لها، وهي تطالب بحقوقها فلا تجد من يجيب طلبها، أو يصغي لندائها؛ لأن القوة تنقصها».

ثم أهبتُ بالشباب أن بضطلعوا بواجباتهم الوطنية، ودعوتهم إلى تثقيف الشعب وتعليمه حقوقه وواجباته، فقلت:

«جئت في هذا الكتاب أخاطب فئتين من الأمة كانوا دائمًا جنود الحرية في كل بلاد: وهما رجال الغد، وجمهور الشعب.

جئت أخاطب إخواني الشباب رجال الغد، الذين أعد نفسي واحدًا منهم، وأعتقد أن عليهم واجبًا كبيرًا، هم مدينون به نحو الأمة، وهو واجب العمل لتحرير بلادنا، فكل شاب منا سواء كان لا يزال في مهد التعليم، يتلقى العلوم ويتغدى بلبان المعارف في المدارس، أو دخل في معترك الحياة، كثيرًا ما يتساءل: «كيف أقوم بالواجب؟»، ويطلق لنفسه عنان البحث للجواب عن هذا السؤال؛ لأنه سؤال لا يكفي للجواب عنه تفكير لحظة واحدة، أو يوم واحد؛ بل يحتاج إلى إطالة في البحث والتفكير، هذا السؤال الذي يجدر بكل إنسان أن يجعله وجهته في الحياة، والذي يجب أن لا نعد الرجل رجلًا إلا إذا عرف كيف يجيب عنه قولًا وفكرًا وعملًا، هذا السؤال قد جعلت غرضي من وضع الكتاب أن أجيب عنه. على أنني لا أدعي أنني قد وصلت إلى إدراك هذا الغرض إدراكًا تامًّا، فحاشا أن يكفي مثل هذا الكتاب، ليعرف رجال الغد من أبناء مصر، كيف يقومون بالواجب؛ لأن واجبنا أكبر من ذلك بكثير، ولكني أردت أن ألفت نظر إخواني الشباب إلى أن يعيروا هذا السؤال أكبر جانب من أبحاثهم ومجهوداتهم؛ لأننا ونحن قوة لا يجمل بنا أن نترك هذه القوة تتلاشى دون أن نستخدمها، ونعمل بنظام للغرض الذي نسعى إليه وهو تحرير بلادنا».

«أردت في هذا الكتاب -من جهة- أن أطرح بين يدي إخواني نموذجًا مختصرًا للعمل على أداء واجبهم نحو الأمة، ثم تخيرت من جهة أخرى في وضعه طريقة أغلب المؤلفين الغربيين الذين وضعوا الكتب والمؤلفات، لتعليم حقوق الشعب، ونشر النظريات الدستورية، وقصدت من ذلك أن يكون هذا الكتاب كمجموعة دروس لمبادئ الحقوق العمومية، وبسط العلاقات بين الشعوب والحكومات، حتى لا يحرم عامة القارئين من عرفات تلك المبادئ الضرورية لكل مجتمع يريد أن يكون حرًّا».

إلى أن قلت:

«إنَّ الواجب علينا نحن معاشر الشبان لا يقتصر على عرفاننا لتلك الحقوق؛ بل يجب علينا فوق ذلك أن نتعلمها فنلقنها لجمهور الشعب، وأن نعمل من جهة أخرى على إدراكها حتى تتمتع بها الأمة فعلًا، وقد كانت هذه الطريقة أكبر عامل في نشر مبادئ الحرية ونظامها في البلاد التي سبقتنا إلى التمتع بها.

فإن مؤلفات فلاسفة الثورة الفرنسية، أمثال جان جاك روسو وفولتير ومنتسكيو وغيرهم، لم تكف لإحداث الانقلاب في الأفكار والأذهان الذي كان السبب في تقويض دعائم المظالم في فرنسا؛ بل أحدث ذلك الانقلاب شيوع أفكار أولئك الفلاسفة، بفضل كثرة أنصارهم الذين خالطوا الشعب ولقنوه تلك الأفكار، وبفضل المؤلفات الكثيرة العدد التي كانوا يبسطون فيها مبادئ أساتذتهم، فالشعب هو الذي هدم سجن الباستيل، والشعب ما كان بنفسه قادرًا على فهم مؤلفت روسو وغيرهم من الفلاسفة، بل فهمه إياها وبث فيه روح الحرية قوم احتكوا به وخالطوه وفهموه حقوقه وقوته، وعرفوه قدر نفسه.

فإلى إخواني رجال الغد، وإلى جمهور الشعب، أقدم هذا الكتاب، وكل آمالي أن نعرف حقوقنا، وأن يقوم كل منا بالواجب في سبيل الحصول عليها، وأن يكون القيام بهذا الواجب أساسه النظام في العمل؛ لأننا إذا عملنا بنظام كان الفوز حليفنا، وكنا حقيقين بأن يؤيدنا الله وينصرنا نصرًا عزيزًا».

وقد نوه «العلم» بالكتاب غير مرة؛ قال في عدد (١٩ مارس سنة ١٩١٢م) تحت عنوان: «حقوق الشعب»:

«وضع حضرة الأصولي الفاضل عبد الرحمن أفندي الرافعي المحامي مؤلفًا ثمينًا أسماه «حقوق الشعب»، وقد اتبع في تأليفه طريقة بعض المؤلفين الغربيين في وضع الكتاب على لسان فئة من طلبة المدارس يتباحثون في مجتمع من سكان القرى في حقوق الشعب والنظريات الدستورية، ونظم الحكومات الصالحة، حتى يجد المطالع لهذا الكتاب مجموعة تلك الحقوق والنظامات؛ فمثلًا في الاجتماع الأول دار

الكلام عن حكومة الخلافة، وما هي الحكومة، والحكام وكلاء الأمة، والمجلس النيابي وحكومة الشعب، وفي الاجتماع الثاني دار الكلام عن الحكومة الإسلامية ومبدئها، ونظرية العقد الاجتماعي، وفي الاجتماع الثالث حق الانتخاب العام ونظام الانتخابات، وفي الاجتماع السادس، وظائف المجالس التشريعية وسلطتها، وفي الاجتماع الثاني عشر الحقوق الشخصية والحقوق السياسية، وفي الاجتماع الرابع عشر دار الكلام عن مبدأ الحرية، وبالجملة فالكتاب جامع لكثير من الأبحاث المفيدة، وجدير بالاقتناء، وسنعود إليه في فرصة أخرى، وقد خصص هذا المؤلف ما يجمع من ثمنه لمساعدة مشروع إصلاح التعليم وتعميمه، فنشكر لحضرته قيامه بهذا العمل النافع كما نشكر له تلك الأريحية الكبيرة».

المؤتمر الوطني

(٢٢ مارس سنة ١٩١٢م)

اجتمع المؤتمر الوطني (الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني) صباح يوم الجمعة ٢٢ مارس سنة ١٩١٢م بدار (العلم) بشارع الصنافيري برئاسة المترجم.

خطبة الرئيس

وألقى المترجم خطبة إضافية عن الحركة الوطنية وتطورها في العام المنصرم (١٩١١م) بدأها بقوله:

«إخواني الأعزاء: إذا تأخر عقد جمعيتنا العمومية في هذه السنة فما ذلك إلا لاحتجاب العلم لسان حزبنا الموقر؛ بسبب تعطيل الحكومة له مدة ثلاثة أشهر قد مرت بحمد الله وعاد العلم للظهور بثوبه القشيب، يرفل في حلة الوطنية الصادقة، ويرفرف على البلاد، فيبعث فيها آمالًا كبارًا، محاربًا أعداءها كائنين من كانوا، مدافعًا عن حقوقها ضد أن سلطة غاصبة، مطالبًا بالجلاء وبالدستور، لا يترك ميدان النزال

حتى يصل الوطن إلى الغاية المطلوبة والضالة المنشودة، مهما لقي في طريقه من الصعوبات، أو وجد أمامه من العقبات.

ثبات الحركة الوطنية أمام الاضطهاد

ثم رد على القائلين بأن الحركة الوطنية قد ضعفت أمام الاضطهاد؛ قال: «يقول أعداء الحزب الوطني: إن همته قد فترت وإنه لم يحتمل ما أصابه من حبس بعض أعضائه أولًا، ومن تعطيل لسان حاله ثانيًا، وأن أعضاءه أخذوا في الانزواء، خوف اضطهاد الحكومة، لاسيما بعد مجيء كتشنر معتمدًا لإنجلترا في مصر. تلك أمانيهم، ولكنها بعيدة عن الحقيقة بمراحل، حزبنا هو قوة لا يمكن لقوة في العالم أن توهنه كما يتمنون، وقد ظهر ذلك عند ظهور العلم وعودة اللواء إلى حالته الأولى وإقبال القراء عليهما وعلى باقي جرائد حزبنا. نعم إن الحزب الوطني تتجسم فيه فكرة الوطنية الحقة، والفكرة لا يمكن وقفها؛ بل هي تسير دائمًا إلى الأمام رغم كل اضطهاد، ولو وقفت في طريقها عقبة كئود لزحزحتها بقوة تيارها الجارف، وإن لم تتمكن من ذلك لفتحت لها طريقًا آخر، ربما كان أقرب من الذي سدته تلك العقبة، وقد صرحنا غير مرة في جرائدنا، ومن أعلى هذا المنبر، بأننا نحارب هذا الاحتلال الأجنبي دون نظر لشخص ممثله، ولسياسته، إن كانت سياسة شدة أو لين، فجميعهم يرمون لغاية واحدة هي امتلاك بلادنا واستعباد أبنائها؛ فليقل أعداؤنا إذن ما شاءوا، فنحن سائرون إلى الأمام بقوة اتحادنا وتضافرنا فلنسر رغم ما يقوله القائلون».

مشروع الجامعة المصرية

«من الغريب أن الحكومة تقاوم كل مشروع تظن أن لحزبنا يدًا فيه مهما كان نفعه للبلاد.

نادى المرحوم مصطفى باشا كامل في سنة (١٩٠٦م) بإنشاء الجامعة المصرية، فقامت الحكومة ووضعت يدها عليها، وأخرجت المشروع عما وضع له، واضطر بعض أعضاء مجلس الإدارة للخروج منه، وها قد مضى من عهد نداء رئيسنا المرحوم ست سنوات، ولم نر لهذا المشروع الجليل ثمرة ما، قال وقتئذ اللورد كرومر وتبعه مستشار الداخلية: بأن البلد أشد احتياجًا للكتاتيب منه للمدارس العليا والكليات، ففهم رجال الإدارة الإشارة، وأخذوا يتسابقون لتنفيذ رغبة العميد بحثٍّ العمد والأعيان على بناء الكتاتيب وفتحها باحتفال كان يحضره غالبًا المفتشون الإنجليز، ولم يعن أحد بعد ذلك بما آل إليه أمر هذه الدور، هل استعملت لما بنيت له، أو أصبحت مرابط للبهائم، أو مخازن للعلف، أو أماكن للوافدين من الضيفان. بذلك تحولت الاكتتابات عن الجامعة، ووقف المشروع مدة ثم سار في هذا الطريق غير المنتج».

ثم دعا إلى تقويم إدارة الجامعة للسير بها في طريق التقدم.

الحركة التعاونية

وعرج على الحركة التعاونية، وكيف حاربتها الحكومة لنشأتها الوطنية، قال: «حصل مثل ذلك بالنسبة لمشروع النقابات الزراعية وغيرها، قام المرحوم عمر بك لطفي يحض على تأسيسها وإظهار فوائدها، متنقلًا من مديرية إلى أخرى ومن مدينة إلى قرية، حتى انتشرت الفكرة، وأسست بعض النقابات، ثم وضع مشروع النقابة العامة، بعد أن درسه حق دراسته بفرنسا في الصيف الماضي، ولكن لم ننس ما لاقاه من الصعوبات من جهة الحكام ومن جهة الحكومة ومن بعض محبي الظهور. على أن كل ذلك لم يزده رحمه الله إلا ثباتًا، حتى رأى ثمار غرسه في حياته، ونجحت في أيامه نحو خمس عشرة نقابة زراعية وسبع شركات تعاون منزلي، وشركة تعاون مالي واحدة، والأمر معقود بازديادها بعد أن ظهرت نتائجها وأصبحت ملموسة باليد عقب نشر تقاريرها السنوية.

لم يرض الاحتلال بهذه الحركة المباركة، شأنه مع كل حركة تعلم المصريين التضامن على جلب منفعة أو منع ضرر، فلم تقبل الحكومة للآن النظر في مشروع تعديل بعض مواد القانون التجاري؛ تسهيلًا لتشكيل النقابات، مع أنه قد مضى ثلاث سنوات على تقديمه لها، بل أهملته كما تهمل كل مشروع يقول به الوطنيون مهما كان نفعه، ثم أتتنا أخيرًا بمشروع صناديق التوفير التابعة للبوستة وتعميمها في القرى والكفور، وأخذ المديرون يحبذون هذا المشروع الجديد، حاثين العمد على شرح فوائدها للفلاحين، حتى يودعوا أموالهم المخزونة في هذه الصناديق التابعة للحكومة، وذلك لاعتقاد رجال الاحتلال، بناء على ما يقوله له بعض أعياننا، بأن المال موفور لدى الفلاح، ولكنه يخزنه في القدور ويدفنه في أرض عشته، ففكروا في أخذ هذه الكنوز الموهومة منه وإيداعها صناديق الحكومة، وهي تودعه كباقي أموالها خزينة البنك الإنجليزي المسمى بالأهلي ليستثمرها لمصلحة مساهميه من الإنجليز، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعرقل إنشاء النقابات الزراعية التي تعلم الفلاح معنى التضامن والاجتماع وهم لا يريدون له إلا أن يبقى دائمًا متكلًا على الحكومة، لا يأتي عملًا إلا بإشارتها، جاهلًا لمعنى الاتحاد والتكاتف؛ خوفًا من أن يستعمل هذا التضامن والاتحاد في المطالبة بحقوقه المسلوبة، نحن لا ننكر فوائد صناديق التوفير، ولكن أين المال الذي يودعه الفلاح فيها؟ كلنا نعلم أن الفلاح لا يملك قوت غده، وأن أصحاب الأطيان منهم مثقلون بالديون ذات الفوائد الباهظة، وأن إيراد أطيانهم يكفي لسداد ما عليهم من الأقساط؛ فالواجب عمله الآن لتحسين حالته هو تخليصه من أيدي المرابين، ومساعدته على سداد ما عليه من الديون، ولا يكون ذلك إلا بإنشاء النقابات الزراعية في كل قرية، وتأسيس شركات التعاون، وإذا كانت الحكومة تريد به خيرًا فلتساعده على إنشائها بإقراضها شيئًا من المال بلا فائدة أو بفائدة قليلة، كاثنين أو ثلاثة في المائة، حتى تقرضها هي للفلاح بأربعة على الأكثر ويمنكها استعمال ما يتوفر لديها في صناديق التوفير لهذه الغاية.

هذا ما تفعله الحكومات التي تريد وتسعى لتحسين حالة فلاحيها وصناعها، وهذا ما فعلته أخيرًا حكومة فرنسا عند تجديد امتياز بنك فرنسا، فقد اشترطت عليه أن يساعد النقابات الزراعية بإقراضها ما يقرب من ملوني جنيه سنويًّا بلا فائدة. هذا طريق الخير مفتوح أمام الحكومة، فلتسر فيه إن أرادت أن تبرهن على إخلاصها للأمة، وحبها الخير لها.

مشروع النقابات موجود بقلم قضايا الحكومة من سنين، ولم تعره الحكومة التفاتة، أما مشروع صناديق التوفير، فقد صدر بمجرد إشارة من العميد الإنجليزي، فهلا أظهرت حكومتنا هذا الاهتمام بمشروع النقابات؟ أم هل كتب عليها أنها لا تأتي أي عمل إلا إذا أشير به إليها من رجال الاحتلال! على أننا نبني آمالًا كبارًا على الأمة نفسها والمخلصين من أبنائها في نشر مبدأ التعاون على اختلاف أشكاله وتباين أنواعه، فهلموا أيها المخلصون إلى إنشاء النقابات في كل جهة، عضدوا النقابة العامة، وبرهنوا على أنكم غير محتاجين لمساعدة الحكومة على تنفيذ جلائل الأعمال، وما أجل تخليص البلاد من أيدي المرابين، واستقلالها الاستقلال الاقتصادي.

هذا طريق الخير فاسلكوه أنتم غير متواكلين وغير متقاعسين، فالبدار البدار، قبل أن تصبح مصر مزرعة لأصحاب الأموال من الأجانب، ويصبح المصريون عبيدًا لهم...».

نقابات العمال

«هذا، ولا بد لكم من العناية بنقابات العمال، وبث مبدأ التضامن بينهم، والدفاع عن حقوقهم، واستصدار القوانين الضامنة لهم عدم التكفف عند الشيخوخة، أو عقب الإصابة بما يمنعهم عن الكسب، نرى الآن العامل الماهر إذا سقط من شاهق، أو إذا قطعت يده مثلًا، يطرده مستخدمه، دون أن يرتب له شيئًا يقوم بأوده، ودون أن يجد من الحكومة عضدًا ونصيرًا، كما يجد أخوه الأوربي؛ بل ولا يجد نقابة تساعده على تربية أولاده، فيسأل الناس سرًّا أو علنًا، ويذهب ضحية

هذه الفوضى، ولا راحم ولا معين، لا مخلص للعامل من هذا الجحيم إلا النقابات، فتعالجه إذا مرض، وتصرف له الأدوية إما مجانًا أو بثمن قليل، وإذا مات ساعدت على تربية أولاده، وإذا أصيب بما يمنعه عن الكسب رتبت له ما يقيه ذل السؤال، مقابل قليل من المال يدفعه لها شهريًّا. إن النقابة الوحيدة القائمة الآن تؤدي شيئًا من ذلك نحو أعضائها القليلين، فرحم الله من فكروا في إنشائها وعاونوا على تنظيمها، وجزى كل من اشترك فيها خير الجزاء».

الفلاح والعامل

وأسهب في مزايا نقابات العمال في أوربا وأمريكا، وعرج على حالة الفلاح والعامل في مصر، قال:

«أرجعوا البصر إلى حال العمال في مصر، سواء عمال الزراعة، وأقصد بهم جماعة الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا، ويعيشون من العمل باليومية، أو من استئجار الأراضي، وانظروا إلى تحكم الشركات الأجنبية، مثل شركات الترامواي والسكك الحديدية وما شاكلها في العمال، وانظروا إلى الفلاح المستأجر، وإلى ما يفرضه عليه مالك الأرض من الإيجار الباهظ، تجدوا أنهم في أحط دركات الفقر، فالعالم لا يحصل على قوت يومه إلا بعد أن يشتغل اثنتي عشرة ساعة كل يوم على الأقل، والفلاح لا يصل إلى ما يسد الرمق من أردأ أنواع الخبز بلا إدام إلا بشق الأنفس، كل ذلك ناشئ من فقدان مبدأ الاجتماع والتضامن بينهم، وإهمال سراة البلد كل ما يتعلق بأمورهم الخاصة، وعدم التفات الحكومة إلى ترقية شأن العامل والفلاح، والاحتلال يريد أن تبقى هذه الطبقة كقطيع الغنم، يؤمرون فيطيعون، عائشين عيشة السائمة، جاهلين حقوقهم وحقوق بلادهم، ولا دواء لهذا الداء العضال إلا الدستور، فارفعوا صوتكم بطلبه، وابحثوا في طرق الحصول عليه، وإلا فلا أمل في تحسين هذه الحالة التي تسير من سيئ إلى أسوأ، وستنزل بالأمة إن استمرت إلى الدرك الأسفل من الاستعباد والاسترقاق».

مدارس الشعب

«إخواني:

لا تنسوا مدارس الشعب لتعليم العمال القراءة والكتابة والحساب، فهي من أفيد الوسائل وأنجعها لتهذيبه وتنويره، ولقد دلت تجارب هذه السنوات الأخيرة، على أن العامل يكفيه زمن قليل لتحصيل ما يلزمه من الضروريات، فأكثروا من تأسيسها في المدن والقرى، وعلموا هذا المسكين ما له وما عليه، أخرجوه من الظلمات إلى النور. اشرحوا له حالة إخوانه بأوربا وما هم فيه من سعادة نسبية بفضل العلم، وبفضل الاتحاد وبفضل التضامن. إن هذا الأمر لمن أوجب الواجبات علينا وبالأخص على الشبيبة المتعلقة، فيمكنها تأسيس هذه المدارس بنفقات قليلة، لو خصص كل منهم ساعة واحدة من أوقات فراغه لتعليم هؤلاء التعساء، ويمكن ذلك بنفقات أقل في بلاد الأرياف، إذا أراد الأغنياء فتح ما ببلادهم من الكتاتيب في الليل لتعليم الرجال، ولقد جرب هذه الطريقة بعض المخلصين منهم، فأتت بأعظم الفوائد، فانتشر التعليم بين رجالهم وقلت الجرائم في بلادهم».

وتكلم عن تقصير مجالس المديريات بإزاء تعميم التعليم.

الحث على الجهاد

ثم أخذ يحث الأمة على الجهاد الوطني، قال:

«يا قوم، ألم يصل إلى علمكم ما تقوم به الأمم الأخرى من جلائل الأعمال؟ ألم تسمعوا بما تفعله الأمم الحية للوصول إلى أوج السعادة والاستقلال وبحبوحة الحرية؟ هل تريدون أن تبقى أمتكم مغلوبة على أمرها محكومة بالأجنبي، لا تعرف للحرية طعمًا، ولا للكرامة الشخصية معنى؛ بينما ترون الأمم من حولكم تخرج من ضيق الاستعباد إلى فضاء الحرية، ومن الظلمات إلى النور؟ هل تريدون أن يقال عنكم بأنكم لا تستحقون ما تطلبونه من حكم أنفسنا بأنفسنا؟ هل تريدون أن

تسجلوا عليكم وعلى أمتكم رغبة البقاء في قيود الذل وتحكم الغريب في أمتكم؟ هل تدركون ما أنتم فيه من مسكنة وصغار؟ هل غركم ما فيه بعضكم من بسطة العيش، وكثرة الأفدنة وإن كانت مرهونة للأجانب؟ تالله إن الحالة سيئة تسر أعداءنا وتبكي الوطنيين المخلصين، تالله إن جرم المقصرين منا لعظيم».

سلطة المعتمد البريطاني

ثم أظهر الخطر من ازدياد سلطة اللورد كتشنر المعتمد البريطاني في مصر، قال: «ثم التفتوا حولكم، وتأملوا قليلًا فيما وصلنا إليه إزاء الاحتلال، تروه قد وضع يده على كل شيء، تروا العميد يحتفل بافتتاح سكة حديد الأبيض بالسودان، ثم بمشروع المصارف بالوجه البحري، كأنه حاكم البلاد، ولا تمثل الحكومة المصرية بجانبه، تسمعوا نظارنا يطرونه وينسبون إليه كل الفضل في الإصلاحات، تسمعوا بعض حملة الشهادات العالية من أبناء الأغنياء، يلقون خطب الثناء بين يديه، كأنهم بين يدي الجناب العالي الخديوي، تروا المديرين يحشرون العمد والوجهاء بالمحطات؛ احتفالًا بهذا العميد الذي لا يُرى غيره الآن في الاحتفالات الكبرى».

المطالبة بالدستور

والتفت إلى الجمعية العمومية الرسمية التي كان محددًا لانعقادها يوم (٢٥ مارس) بحضور الخديوي، يذكرها بأن تطالب بالدستور، قال:

«إخواني: ستجتمع يوم الإثنين المقبل الجمعية العمومية، التي تمثل أمتنا بعض التمثيل، والأمة تنتظر منها أن تطالب بحقوقها المهضومة، وأن تقوم بالواجب عليها، كما قامت به في الاجتماعات الماضية، وبالطبع لا تنسى أهم تلك المطالب، وأسها المتين، ألا وهو الدستور، لم تقصر الجمعية من سنة (١٩٠٤م) إلى الآن عن المطالبة به، وإن أحاطته بما يسهل قبوله لدى الحكومة، وقد طلبته في اجتماعها الأخير بالإجماع، كما أجمعت على إلغاء قانون المطبوعات، الذي يجعل الجرائد تحت رحمة

الحكومة، تقفها أو تعطلها متى أرادت، لا سيما أن الحكومة قد غالت في هاتين السنتين في استعمال هذا القانون الذي صدر في وقت ثورة، ولا موجب لتطبيقه الآن، والبلاد هادئة مطمئنة، تطالب بحقوقها بالطرق المشروعة، إننا لا نشك في أن الجمعية تكرر الطلب وتلح فيه وتظهر حرج الحالة للحكومة، وأن الأمة أصبحت لا تقبل البقاء على هذه الحالة التي تجعلها في أخريات الأمم.

والحزب الوطني يشارك الجمعية العمومية في هذه الطلبات مقدمًا، باسم أعضائه وأنصاره، والخمسة والستين ألف مصري ومصرية، الموقعين على عرائض طلب الدستور التي قدمناها للجناب العالي الخديوي في سنة (١٩٠٨م)، والأمل وطيد في أن الجمعية العمومية ستبرهن على استقلالها، وعلى إدراك أعضائها لوظيفتهم المجيدة، وفقهم الله لخدمة بلادهم، إنه سميع مجيب».

وختم خطبته بقوله:

«اللّٰهم طهر قلوبنا من أدران النفاق، ونقِّ أفئدتنا من جراثيم الخنوع والاستسلام، حتى ندرك أن لنا كرامة تجب المحافظة عليها، ووطنًا يجب الدفاع عنه بالأنفس والأموال، وحقًّا في الحرية تجب المطالبة به، إنك أنت الوهاب».

وقد قوبلت الخطبة في أكثر مواضيعها بالتصفيق والهتاف والتأييد، وأصدر المؤتمر قرارًا بتجديد الاحتجاج على الاحتلال، وإرسال برقية بذلك إلى وزير خارجية إنجلترا، وأصدر قرارًا آخر بطلب رد الدستور إلى الأمة، وإرسال برقية بذلك إلى الخديوي، تضمنت الإعراب عن أمل المؤتمر في أن يعلن الخديوي إجابة هذا الطلب في خطابه الذي سيفتتح به الجمعية العمومية يوم ٢٥ مارس، فقوبل القراران بالتصفيق الحاد، والاستحسان العام.

وانتخب المؤتمر ثلاثة أعضاء جدد للجنة الإدارية، وهم: محمد شكيب بك، والأستاذ إسماعيل صادق، والأستاذ محمد عبد الملك حمزة (بك).

وبعد انتهاء الرئيس من خطبته، دارت مناقشات في المؤتمر عن مسائل حيوية تهم البلاد، اشترك فيها الرئيس، وأحمد بك لطفي، وعلي فهمي كامل بك، وعبد اللطيف الصوفاني بك، وعبد الحميد بك عمار، والأستاذ محمد عبد الملك حمزة، والأستاذ محمد أمين يوسف (بك)، والأستاذ محمد لطفي جمعة، فتباحثوا في موضوعات شتى، منها شكوى الجمهور من استبداد شركات الاحتكار، كشركة الترام بالقاهرة والإسكندرية، وشركات المياه والغاز والكهرباء والتليفون، وشكوى الطلبة من الامتحانات، وطلب إعادة الامتحان لمن يسقطون في علم واحد، أو بعض العلوم في درجة أو أقل، وغير ذلك من المسائل الحيوية، وانتهى الاجتماع قبيل الظهر، فهتف الحاضرون للاستقلال والدستور والحرية.

وقد دعاهم الرئيس قبل انصرافهم من الاجتماع إلى تناول الشاي بنادي الحزب الوطني في الساعة الثامنة مساء، فأقيمت الحفلة في جو من الإخلاص والود والإخاء.

obeikan.com